البحرين

الحالة: غير حرة
البيئة القانونية: 28
البيئة السياسية: 35
البيئة الاقتصادية: 21
إجمالي الدرجة: 84

نسخة الدراسة الاستقصائية	2007	2008	2009	2010	2011
إجمالي الدرجات، الحالة	71، غير حرة	71، غير حرة	71، غير حرة	71، غير حرة	72، غير حرة

في عام 2011، زادت القيود المفروضة على حرية الصحافة بشكل كبير، حيث اتخذت الحكومة إجراءات صارمة ضد شخصيات إعلامية تقوم بتغطية الاحتجاجات السلمية المؤيدة للديمقراطية التي كانت قد بدأت في فبراير/شباط، كما تعرض العديد من الصحفيين والمدونين للإيذاء والاعتقالات ويعتقد أنهم تعرضوا للتعذيب نتيجة لقيامهم بمهام عملهم. بالإضافة إلى ذلك، كثفت الحكومة تصفية المواقع الإلكترونية التي نشرت انتقادات للنظام السياسي وأخبارًا عن الاحتجاجات وقامت بحجبها.

على الرغم من الضمانات الدستورية التي تكفل حرية التعبير وحرية الصحافة، واصلت الحكومة، خلال عام 2011، جهودها لإنفاذ قانون الصحافة لعام 2002 الذي يضع قيودًا على حقوق وسائل الإعلام. ويشمل قانون الصحافة 17 فئة من الجرائم، ويسمح بالسجن لمدة تصل إلى خمس سنوات لنشر مواد تنتقد الإسلام أو الملك، أو التحريض على الأعمال التي تقوض أمن الدولة، أو الدعوة إلى تغيير الحكومة. وقد يتعرض الصحافيون لدفع غرامات تصل إلى 2000 دينار (5300 دولار أمريكي) في حالة ارتكاب واحدة من بين 14 جريمة أخرى. وفي عام 2008، تقدم مجلس الشورى المعين بمقترحات لإصلاح أقسى الأحكام التي يتضمنها قانون الصحافة، ولكن مجلس النواب المنتخب رفض النظر في التعديلات المقترحة. وفي فبراير/شباط 2010، أعلن العديد من الأعضاء موافقتهم على التعديلات من حيث المبدأ، إلا أنه لم يتم إقرارها حتى وقوع الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية في فبراير/شباط 2011.

لا يوجد قانون يضمن حرية الإعلام، في الوقت الذي تمتلك فيه وزارة الثقافة والإعلام سلطة فرض رقابة على توزيع المطبوعات المحلية والأجنبية ومنعها، فضلاً عن إغلاق الصحف من خلال إجراءات قضائية، ومنع الكتب والأفلام، وحجب المواقع الإلكترونية، ومحاكمة الأفراد. وكثيرًا ما تستغل الحكومة قوانين الصحافة المحلية لردع وسائل الإعلام عن انتقاد سياسات الحكومة. فقد فرضت الحكومة قيودًا على شبكة الجزيرة الفضائية، وفي مايو/أيار 2010 قامت وزارة الثقافة والإعلام بإغلاق مكتب الجزيرة المحلي مؤقتاً بعد أن بثت القناة برنامجًا عن الفقر في البحرين. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2011، واجهت الصحفية ريم خليفة تهمة التشهير كجزء من حملة ممنهجة قامت بها دولة البحرين ضد الأصوات المستقلة. وبالإضافة إلى قوانين الصحافة والتشهير، تستخدم الحكومة قانون مكافحة الإرهاب للحد من أنشطة جماعات المعارضة ووضع قيود على حرية التعبير.

على الرغم من هذه التهديدات والقيود، فضلاً عن الرقابة الذاتية واسعة النطاق النابعة في الأساس من الخوف من خوض معارك قضائية بتهم التشهير أو التقارير الكاذبة، فإن التغطية الإعلامية للأخبار والسياسات في البحرين أكثر انتقادية وحيادية منها في معظم دول الخليج. ومع ذلك، يبدو أن الصحف تميل إلى تجنب مواجهة القضايا "الحساسة" مثل التوترات الطائفية، والعلاقات مع دول الخليج المجاورة، والفساد الحكومي، والمظاهرات، وانتهاكات حقوق الإنسان.

في عام 2011، تعرض الصحافيون المدونون لضغوط متزايدة وواجهوا بعض المضايقات والاعتقالات والتعذيب لكتاباتهم حول الاحتجاجات الجارية. كما وجهت إليهم تهمة التحريض على تغطية المظاهرات أو العمل مع مؤسسات إخبارية أجنبية. وقد توفي كريم فخراوي، مؤسس جريدة يومية معارضة باسم *الوسط* في إبريل/نيسان بعد أن تم اعتقاله واحتجازه بتهمة "تلفيق الأخبار عمدًا" وتم إطلاق سراح المدون عبد الجليل السنكيس في مطلع عام 2011، إلا أنه اعتقل بعد ذلك، وتمت إدانته وحكم عليه بالسجن مدى الحياة في يونيو/حزيران، بالإضافة إلى العديد من الأشخاص لاشتراكهم في احتجاجات سلمية مؤيدة للديمقراطية. وقد تمكن علي عبد الإمام، الذي كان قد أطلق سراحه بعد الاحتجاجات التي بدأت في فبراير/شباط بفترة قصيرة، من الإفلات من الاعتقال مرة أخرى، إلا أنه حكم عليه غيابيًا بالسجن لمدة 15 عامًا. وقد واجه المدونون اتهامات بالانتماء لمنظمات إرهابية تهدف إلى قلب نظام الحكم. كما أطلق سراح المدونة والناشطة زينب الخواجة بكفالة في أواخر ديسمبر/كانون الأول بعد أن تم القبض عليها في مطلع الشهر للاشتراك في الاحتجاجات السلمية في المنامة. كما أن والدها عبد الهادي الخواجة، وهو ناشط بارز في مجال حقوق الإنسان والرئيس السابق لمركز البحرين لحقوق الإنسان، كان من بين من حكم عليهم بالسجن مدى الحياة مع السنكيس في يونيو/حزيران.

في شهر يوليو/تموز، أسس مجموعة من الصحافيين البحرينيين رابطة الصحافة البحرينية في لندن للدفاع عن وسائل الإعلام والجماهير فيما يتعلق بانتهاكات مثل تعريض السلامة الشخصية للصحافيين للخطر، واستهداف المؤسسات الإعلامية الخاصة، ومحاولة فرض رواية الإعلام الرسمي للأحداث على جميع المنافذ الإعلامية، وتلفيق التهم ضد المؤسسات والصحافيين المستقلين، ومنع الصحافيين من أداء مهامهم.

توجد ست صحف يومية خاصة، أربع منها تصدر باللغة العربية واثنتان باللغة الإنجليزية. وعلى الرغم من أن العديد من هذه الصحف تنتقد نظام الحكم، إلا أن صحيفتا *الوسط* و*الوقت* هما اللتان يتم عدهما مستقلتين بالفعل. ومع أن الحكومة لا تمتلك أي صحيفة، إلا أن وزارة الثقافة والإعلام تتمتع بسيطرة كبيرة على المطبوعات الخاصة. وفي أكتوبر/تشرين الأول، تم تغريم أربعة صحافيين من صحيفة *الوسط* حوالي 2700 دولار أمريكي لنشر معلومات كاذبة "وأخبار تسيء لصورة البحرين في الخارج". وقد صرح الصحافيون بأن تلك المقالات الصحفية استخدمت كوسيلة لتشويه صورتهم.

تعتمد الصحف بشكل كبير على إيرادات الإعلانات لدعم أعمالها، وتمارس بعضها الرقابة الذاتية لتجنب الإساءة للمعلنين الذين لا يرغبون في ارتباط أعمالهم بتقارير نقدية. وتحتكر الحكومة جميع وسائل البث، ولا يتم منح تراخيص التشغيل الخاصة على الرغم من الاهتمام المستمر من قبل مالكي وسائل الإعلام. وبالرغم من ذلك، يوجد مجال ضيق لحرية التعبير عن طريق البرامج التلفزيونية التفاعلية. ويتم عادة استقبال بث البرامج التلفزيونية والإذاعية دون تدخل، كما تستطيع غالبية الأسر متابعة القنوات الفضائية. وتعد قناتا الجزيرة والعربية اللتين يتم بثهما من قطر والإمارات العربية المتحدة على التوالي، المصدرين الأساسيين اللذين يحصل منهما المواطن البحريني على الأخبار.

بموجب قانون الاتصالات لعام 2002، تتمتع الحكومة بسلطة كبيرة لتنظيم نشاط الإنترنت، حيث يشترط أن يتم تسجيل جميع المواقع الإلكترونية لدى وزارة الثقافة والإعلام، كما تخضع جميع المحتويات الدينية والسياسية لرقابة شديدة. كما أن الحكومة مساهم رئيسي في شركة بتلكو، أكبر شركة اتصالات في البلاد. وتقوم شركة بتلكو بمراقبة البريد الإلكتروني وتصفية محتوى الإنترنت من خلال توجيه نشاط الإنترنت عن طريق لخادم وكيل/التخزين المؤقت. واستطاعت نسبة 55% تقريبًا من سكان البحرين الوصول إلى الإنترنت خلال عام 2011.

يتولى مديرو المواقع الإلكترونية مسؤولية المحتوى الإلكتروني الذي يتم نشره على مواقعهم ويخضعون للمساءلة وفق ذات قوانين التشهير الخاصة بالصحافة المطبوعة. وكما حدث في السنوات السابقة، قامت الحكومة في عام 2011 بتصفية آلاف المواقع الإلكترونية بذريعة حماية المواطنين من المواد الإباحية وغيرها من المواد المسيئة؛ إلا أن التقارير تشير إلى أن العديد من المواقع التي استهدفت تم تصفيتها نتيجة لحساسية محتواها من الناحية السياسية. وعلى الرغم من القيود المفروضة على نشاط الإنترنت، تتمتع البحرين بمجتمع إلكتروني نشط للغاية حيث يوجد بها 200 مدونة على الأقل، ولكن الحكومة كثيرًا ما تلقي القبض على المدونين لتناولهم بعض القضايا الدينية والسياسية المثيرة للجدل. ومع تزايد الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية في فبراير/شباط، مدعومة بوسائل الاتصال ونشر مقاطع الفيديو والصور على مواقع التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك ويوتيوب، زادت الحكومة من جهودها الخاصة بتصفية المحتوى الإلكتروني وحجبه. وفي 9 يوليو/تموز، ألقى المسؤولون البحرينيون القبض على حسين علي مكي، مسؤول صفحات شبكة رصد الأنباء على فيسبوك وتويتر، التي ترصد انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين. وذكر أن المسؤولين استولوا على صفحات الموقع على فيسبوك وتويتر لنشر تحديثات مناهضة للاحتجاجات ومؤيدة للنظام الحاكم على مواقع التواصل الاجتماعي وقد أنشأت شبكة رصد الأنباء صفحة جديدة على فيسبوك لكي تستأنف عملها.